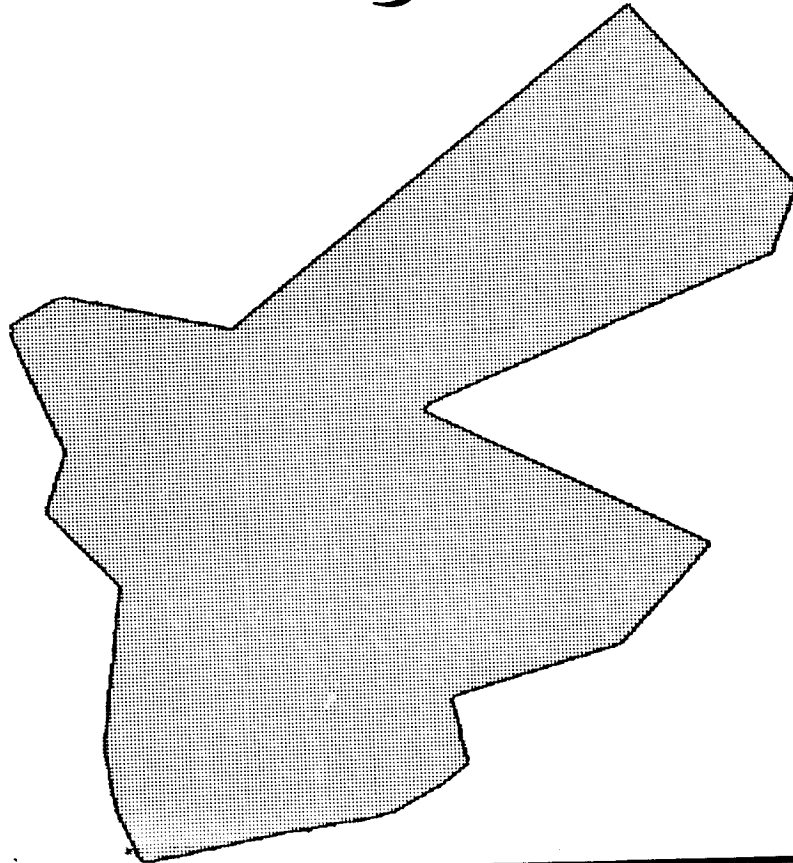


الجمهورية العربية السورية
الجمهورية الأردنية الهاشمية

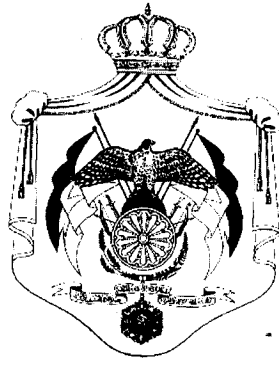


عمان: الثلاثاء ١٨ ربيع الثاني سنة ١٤٢٧هـ. الموافق ١٦ أيار سنة ٢٠٠٦م

رقم العدد: ٤٧٥٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٥٩ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٦

رقم الصفحة	المحتويات
١٧١٣	* قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ - قانون معدل لقانون تطوير وادي الأردن
١٧١٥	* قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦ - قانون معدل لقانون العمل
١٧١٨	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٧١٩	* قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٦ - قانون معدل لقانون استقلال القضاء
١٧٢١	* قانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٦ - قانون الجامعة الهاشمية
١٧٢٨	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٧٢٩	* قانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٦ - قانون الجامعة الألمانية الأردنية
١٧٣٤	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٧٣٥	* قانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٦ - قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري
١٧٤١	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٧٤٢	* قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦ - قانون تشكيل محاكم البلديات
١٧٤٧	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٧٤٨	* قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦ - قانون رعاية الثقافة
١٧٥٢	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٧٥٣	* قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٦ - قانون مراقبة سلوك الاحداث
١٧٥٩	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٧٦٠	* قانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٦ - قانون معدل لقانون مؤسسة التدريب المهني

رقم الصفحة	المحتويات
١٧٦٢	* إعلان بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٧٦٣	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٧٦٤	* قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ - قانون النقل العام للركاب * نظام رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام المطاعم
١٧٧٧	والاستراحات السياحية * نظام رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ - نظام إلغاء نظام كلية الملكة نور الفنية
١٧٧٩	للطيران المدني
١٧٨١	* نظام رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام الأشغال الحكومية
١٧٨٣	* نظام رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام المركز الأردني للإعلام
١٧٨٥	* نظام رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام الانتقال والسفر
١٧٨٧	* نظام رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للصيادلة
١٧٩١	* نظام رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام صندوق إسكان ضباط القوات المسلحة الأردنية
١٧٩٤	* نظام رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦ - نظام مركز بحوث وتطوير البادية الأردنية
١٨٠٠	* نظام رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦ - نظام محاكم الاستئناف الشرعية
١٨٠٣	* نظام رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام تقاعد أطباء الأسنان
١٨٠٥	* نظام رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٦ - نظام تحديد أسعار الخدمات السياحية المقدمة لزوار محمية البتراء الأثرية
١٨٠٨	* نظام رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام موظفي رئاسة الوزراء
١٨١٢	* نظام معدل للنظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ٢٠٠٦ * بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (PRETAS)
١٨١٣	
١٨٢٠	* النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس (سميك)

رقم الصفحة	المحتويات
١٨٢٩	* اتفاقية تعاون في مجال القوى العاملة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
١٨٣٣	* اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية سلوفينيا بخصوص وضع ضباط الشرطة السلوفينيين والذين تم نشرهم في المملكة الأردنية الهاشمية لغايات تدريب قوات الشرطة العراقية
١٨٣٥	* مذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة التعليم والعلوم في جمهورية مقدونيا
١٨٣٨	* مذكرة التفاهم بين المملكة الأردنية الهاشمية وكندا في مجال الإسكان والتطوير الحضري
١٨٤٠	* قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ - صادر عن وزير الصناعة والتجارة
١٨٤٠	* تصحيح خطأ برقم مواصفة قياسية

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٨٤٣	* الأوسمة
١٨٤٥	* وكالات الوزراء
١٨٤٥	* التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريون
١٨٤٦	* الموظفين
١٨٨٠	* الجنسية الأردنية
١٨٨٢	* الاملاك
١٨٨٨	* الشؤون البلدية
١٩٣٥	* الإعلانات
١٩٤١	* المطالبات
١٩٦٣	* المحاكم

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٦

قانون اصول المحاكمات الجزائية العسكري

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون اصول المحاكمات الجزائية العسكري لسنة ٢٠٠٦)
ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاجراءات

المادة ٢- تتولى النيابة العامة العسكرية صلاحياتها باقامة دعوى الحق العام وفقا لاحكام
القانون .

المادة ٣-أ- يتولى المدعي العام العسكري التحقيق في القضايا التي يكون فيها أي من
المشتكى عليهم من العسكريين ويكون له في هذه الحالة حق استجواب
غير العسكريين .

ب- اذا تبين للمدعي العام العسكري انه غير مختص في متابعة الدعوى يتخذ
قرارا برفعها الى النائب العام العسكري لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

المادة ٤- يمارس النائب العام العسكري صلاحية التوقيف واخلاء السبيل في القضايا
التي تدخل في اختصاص النيابة العامة العسكرية .

المادة ٥- إذا تبين للنائب العام العسكري ان القضية لا تستوجب الملاحقة لسبب من الاسباب فله ان يقرر حفظها بعد اجراء تحقيق فيها .

المادة ٦- أ- تجري المحاكمة علنا الا انه يحق للمحكمة ان تقرر اجراءها سرا وفقا للقواعد العامة اذا رأت ان في العلانية ما يمس مصلحة القوات المسلحة ويكون صدور الحكم علنا في جميع الاحوال .
ب- للمحكمة العسكرية ان تحظر نشر وقائع الجلسات او نشر ملخص عنها اذا رأت ان القضية تستوجب مثل هذا الاجراء .

المادة ٧- على المحكمة العسكرية ان تبدأ النظر في أي قضية ترد اليها في مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ تقديمها وتعقد جلساتها في ايام متتالية ولا يجوز تأجيل المحاكمة لاكثر من (٤٨) ساعة الا عند الضرورة ولاسباب توردها في قرار التأجيل .

المادة ٨- تقضي المحكمة العسكرية بدعوى الحق العام وبالرد او التضمينات اذا كانت الاموال موضوع الدعوى مملوكة للقوات المسلحة .

المادة ٩- أ- تستأنف الاحكام الجنائية والجنحية الصادرة عن المحاكم العسكرية لدى محكمة الاستئناف العسكرية .

ب- يكون استئناف الاحكام الجنائية والجنحية من حق النيابة العامة العسكرية والمحكوم عليه او ممثله الشرعي او القانوني .

ج- يكون الحكم الصادر بالاعدام او بالسجن المؤبد او المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات واجب الاستئناف وان لم يطلب المحكوم عليه ذلك ويترتب على النيابة العامة في هذه الحالة ان ترفع ملف القضية مع مطالعتها عليها لمحكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم .

د- تكون الاحكام الصادرة في المخالفات غير قابلة للاستئناف .

- المادة ١٠-أ- يرفع طلب الاستئناف بموجب استدعاء الى محكمة الاستئناف العسكرية مباشرة او بواسطة المحكمة التي اصدرت الحكم خلال خمسة عشر يوما من اليوم الذي يلي تاريخ صدوره اذا كان وجاهيا ومن تاريخ تبليغه اذا كان غيابيا او بمثابة الوجيهي .
- ب- للنائب العام العسكري ومساعديه والمدعين العامين العسكريين استئناف الحكم الذي تصدره المحكمة العسكرية خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار .
- ج- يرد الاستئناف شكلا اذا قدم بعد مضي المدة المقررة وفق احكام هذه المادة .

اعادة المحاكمة

- المادة ١١- يعود طلب اعادة المحاكمة لمن يلي :-
- أ- النائب العام العسكري .
- ب- المحكوم عليه ولمثله الشرعي اذا كان عديم الاهلية او ناقصها .
- ج- من اوكل له المحكوم عليه طلب الاعادة بوكالة قانونية .
- د- أي من ورثة المحكوم عليه او الموصى له شريطة وجود مصلحة لهم في ذلك .

- المادة ١٢- يقدم طلب اعادة المحاكمة الى مدير القضاء العسكري وعليه التحقق من سببه واحالته الى المحكمة المختصة .

تصديق الاحكام وتنفيذها

المادة ١٣-أ- يرفع مدير القضاء العسكري التوصيات المتعلقة بأحكام المحاكم العسكرية

الصادرة بالادانة الى رئيس هيئة الاركان المشتركة للتصديق عليها .

ب- لا ينفذ الحكم الصادر بالادانة الا بعد التصديق عليه من رئيس هيئة

الاركان المشتركة .

المادة ١٤- يجوز لرئيس هيئة الاركان المشتركة ان يصدق الحكم او يخفض العقوبة او

يوقف تنفيذها او يستبدل أياً من العقوبات التالية بها :-

أ- الطرد من الخدمة العسكرية .

ب- تنزيل الرتبة .

ج- تأخير الاقدمية .

د- الحرمان من الراتب .

المادة ١٥- لا تنفذ الاحكام التالية الا بعد اقترانها بموافقة جلالة الملك :-

أ- الحكم بالاعدام .

ب- الحكم بطرد الضابط او تنزيل رتبته .

المادة ١٦- تنفذ العقوبات المانعة للحرية التي تقضي بها المحاكم العسكرية في مراكز

الاصلاح العسكرية اما اذا جرد المحكوم عليه من صفته العسكرية او كان

مدنياً فتنفذ بحقه العقوبة في مراكز الاصلاح المدنية .

المادة ١٧- يتولى النائب العام ومساعدوه والمدعون العامون العسكريون تنفيذ الاحكام

الصادرة عن المحاكم العسكرية .

احكام عامة

المادة ١٨- يمارس رئيس هيئة الاركان المشتركة فيما يتعلق بطلبات العفو الصلاحيات التي خولها قانون اصول المحاكمات الجزائية لوزير العدل .

المادة ١٩- لرئيس هيئة الاركان المشتركة ان يفوض أياً من صلاحياته بالتصديق على احكام المحاكم العسكرية الى القادة المختصين بموجب تعليمات خاصة يصدرها لهذه الغاية .

المادة ٢٠- تطبق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به فيما لم يرد عليه نص خاص في هذا القانون .

المادة ٢١- يعفى الاشخاص المشمولون بأحكام هذا القانون من الرسوم والنفقات القضائية .

المادة ٢٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٦/٤/١

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات
وزير الداخلية عيد الفايز	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	
وزير العدل الدكتور عبد الشخانية	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير النقل سعود نصيرات
وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	
وزير العمل باسم السالم	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزاعله	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري اربيحاح	
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير السياحة والآثار منير نصار	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	